

اللزم المشرع للإدارة المتعاقدة عند إبرامها للصفقات العمومية التحليل بمبدأ الشفافية في كل مراحل وإجراءات الإللام وقد جرم إخلال بهذا المبدأ لما ينطوي عليه من إهدار للمال العام وتعزيز انتشار الفساد في مجال الصفقات العمومية لهذا أكد المشرع في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على ضرورة اتخاذ التدابير الالزمة لتعزيز الشفافية في تسيير ألموال العمومية السيمما من خالل تعزيز المبدأ العلني باعتباره وسيلة لضمان الشفافية وحتى يتسمى لكل المترشحين للحصول على المعلومات المرتبطة بالصفقة العمومي ة وبالتالي سيتم خلق أجواء المنافسة المشروعة بين عدد غير محدود من الراغبين في التعاقد مما يؤدي إلى الحصول على انسب العروض من حيث الثمن ومن حيث الناحية الفنية